



## تقارير

# الخيارات الفلسطينية في مواجهة السياسة الأميركية الجديدة إزاء الملف الفلسطيني

محمود جرابعة\*

27 فبراير/شباط 2018



الرئيس محمود عباس يتطلع إلى أن تلعب روسيا أو الصين أو الاتحاد الأوروبي دورًا محوريًا في عملية السلام على حساب واشنطن (رويترز)

## مقدمة

لا تزال تبعات اعتراف الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بالقدس عاصمة لإسرائيل بشقيها الشرقي والغربي وفرضه مزيدًا من الضغوط على السلطة الفلسطينية ومؤسساتها تتفاعل داخل أروقة مؤسسات صنع القرار الفلسطيني. لقد أصبحت مدينة القدس قضية مثيرة للنزاع أكثر من أي وقت مضى. طلبت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والتي تشكل أعلى سلطة تنفيذية في المنظمة، من الحكومة الفلسطينية البدء فورًا في إعداد الخطط والمشاريع لفك الارتباط مع إسرائيل على كافة المستويات، بما فيها السياسية والأمنية والإدارية والاقتصادية. وبالرغم من أهمية القرار إلا أنه لم يخرج حتى اللحظة - كما يبدو - عن تكتيك فلسطيني لكسب مزيد من النقاط في أي مفاوضات مستقبلية. فحتى اليوم، لم تعلن القيادة الفلسطينية عن خطة متماسكة وواقعية يمكن أن تقرب الفلسطينيين خطوة واحدة إضافية من حلم إقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة منذ عام 1967. تناقش هذه الورقة وتحلل استراتيجية ترامب لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي والخطوات الفلسطينية التي اتخذت للتعامل معها وأفاقها. وتعرض في النهاية السيناريوهات التي يمكن للفلسطينيين أخذها بعين الاعتبار في خطواتهم المستقبلية.

## "صفقة القرن"

منذ فوز الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بالرئاسة الأميركية، في نوفمبر/تشرين الثاني 2016، ظهر العديد من التسريبات حول استراتيجية تسوية النزاع العربي-الإسرائيلي والتي تم وصفها بـ"صفقة القرن". تحتوي استراتيجية ترامب، والتي من المتوقع أن تُعلن خلال الأشهر المقبلة، على مجموعة من المحاور الهادفة إلى تسوية النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي المستمر منذ أكثر من سبعين عامًا. وبناء على التسريبات المختلفة التي بدأت تظهر منذ أواخر العام 2017، يمكن تلخيص استراتيجية

ترامب بثلاثة محاور أساسية والتي تشمل تصفية القضايا الكبرى بما فيها مسألة القدس واللاجئين، وبناء تحالف إقليمي يضم إسرائيل ويستهدف إيران وحركات المقاومة، وإقامة دولة فلسطينية منزوعة السيادة والصلاحيات.

**أولاً: تصفية القضايا الكبرى:** استمرت مجموعة من القضايا الكبرى، منذ توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 وحتى اليوم، في عرقلة التوصل إلى حل يُنهى النزاع العربي-الإسرائيلي. تمثل أهم هذه القضايا في مسألة السيادة الفلسطينية على القدس الشرقية التي احتلتها إسرائيل عام 1967، وتسوية عادلة لمسألة اللاجئين الفلسطينيين الذين هجرتهم إسرائيل خلال حربي عام 1948 و1967، ومستقبل المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وتحديد حدود الدولة الفلسطينية المستقبلية. وبسبب الطبيعة الخاصة والحساسة لهذه الملفات، يبدو أن إدارة ترامب تعمل على تفتيتها عن طريق الخطوات الأحادية وفرضها بالإكراه على الجانب الفلسطيني. ويبدو أن التسريبات حول صفقة القرن قد بدأت في التحول إلى خطوات عملية على أرض الواقع. يمكن القول بأن خطوة ترامب في الاعتراف بمدينة القدس موحدة بشقيها الغربي والشرقي عاصمة لإسرائيل والتخطيط لنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى المدينة كانت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه(1). فخلال لقائه رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، على هامش منتدى دافوس الاقتصادي بسويسرا، يناير/كانون الثاني 2018، صرّح ترامب بأن الهدف من الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل هو إزالتها من طاولة المفاوضات(2). ويبدو أن مسألة اللاجئين ستشكل الخطوة التالية لإدارة ترامب؛ حيث بدأت الولايات المتحدة بالفعل في تخفيض دعمها المالي لوكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)(3).

أما فيما يتعلق بالاستيطان، فلا يزال موقف الإدارة الأميركية غامضاً للغاية تجاه هذه المسألة وربما تسعى من ذلك إلى تجاهل الأمر الواقع لإقراره فيما بعد. يعيش في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، حوالي 640 ألف مستوطن بحسب التقديرات الإسرائيلية وسط 2.6 مليون فلسطيني. شكّل الموقف من الاستيطان العقبة الرئيسية في استئناف المفاوضات ما بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي منذ توقفها في العام 2014. فقد رفضت تل أبيب وقف الاستيطان وقبول حدود عام 1967 كأساس لحل الدولتين. تُمرّق المستوطنات الضفة الغربية إلى كانتونات معزولة مع سيطرتها، في أغلب الأحيان، على تلال الجبال المرتفعة، والريف الفلسطيني، وأحواض وآبار المياه الجوفية الفلسطينية. وتُضاعف الحكومة الإسرائيلية حالياً جهودها لزيادة عدد المستوطنين عن طريق البناء الاستيطاني وتسريع الاستيطان مع تجاهل كامل لذلك من الإدارة الأميركية. أعلنت حركة "السلام الآن"، وهي منظمة إسرائيلية غير حكومية معارضة للاستيطان، أنه جرت الموافقة على مشروع بناء في المستوطنات عام 2017 وهذا أعلى رقم منذ عام 2013(4). وفي ضوء الدعم الكامل من الإدارة الأميركية، فإن الهدف الإسرائيلي يتمثل في ضم المستوطنات لإسرائيل واستثمار الدعم الأميركي لتغيير الواقع بما يخدم المصالح الإسرائيلية في أي حلول مستقبلية.

**ثانياً: تفاهات إقليمية:** تسعى الخطة الأميركية إلى بناء شبكة من التحالفات الإقليمية تضم مجموعة من الدول العربية الوازنة مثل السعودية ومصر، إلى جانب إسرائيل. يستجيب الحلف الجديد للمصالح الإسرائيلية الإقليمية وخاصة تحجيم النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط وبالتحديد في سوريا التي يبدو أن الاشتباك الإسرائيلي-الإيراني قد بدأ فيها بالفعل مع إسقاط الطائرة الإسرائيلية المقاتلة من قِبَل القوات السورية في 10 فبراير/شباط 2018. ويهدف التحالف أيضاً إلى التعامل مع التهديدات الناشئة عن المنظمات والحركات التي تتبنى المقاومة مثل حركة المقاومة الإسلامية حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وحزب الله في لبنان. وهناك تسريبات عديدة في هذا الجانب تلفت بصورة محددة إلى دور ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، في ممارسة ضغوط شديدة على الرئيس الفلسطيني للاستجابة للمقترحات الأميركية مع تهديدات بقطع المساعدات المالية للسلطة في حال عدم الاستجابة(5).

ثالثاً: إقامة دولة فلسطينية مع ترتيبات خاصة: تشمل الرؤية الأميركية أيضاً إقامة دولة فلسطينية ولكن ضمن ترتيبات خاصة (6)؛ فمسألنا القدس وعودة اللاجئين ليستا ضمن حسابات الخطة الجديدة ويُترك التباحث حولهما لفترة لاحقة. وتنشأ الدولة الفلسطينية على قطاع غزة ومناطق "أ" و"ب" وبعض أجزاء من منطقة "ج" في الضفة الغربية. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن السلطة الفلسطينية لا تملك السيطرة الفعلية على قطاع غزة، فإن الدولة الفلسطينية الموعودة ستكون محصورة فقط في مدن الضفة الغربية ذات الكثافة السكانية المرتفعة مثل نابلس وجنين وطولكرم في الشمال، ورام الله في الوسط، والخليل وبيت لحم في جنوب الضفة الغربية. وبالمحصلة النهائية، يبدو أن الخطة سوف تأخذ بعين الاعتبار الشروط الإسرائيلية الراضية لإقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من يونيو/حزيران عام 1967 مع إبقاء سيطرة إسرائيل على المعابر والحدود مع الأردن، المنتفس الحدودي الوحيد للدولة الفلسطينية مع العالم الخارجي، وسيطرة عسكرية دائمة في منطقة الأغوار التي تشكّل ما مساحته 24.5% من مساحة الضفة الغربية (7).

## ورطة عباس

سارع الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، إلى رفض الخطة الأميركية التي وصفها بـ"صفعة العصر" في دلالة واضحة على رفض القيادة الفلسطينية لها (8). فلا يزال عباس من أقوى المدافعين عن عملية السلام وربط مصيره بالمفاوضات الثنائية مع الجانب الإسرائيلي تحت رعاية الولايات المتحدة الأميركية دون أن يطور خطة بديلة بعد أن ألقى جميع أوراق القوة في سلة الولايات المتحدة الأميركية. ومنذ إعلان ترامب مدينة القدس عاصمة لإسرائيل، بدأ الرئيس الفلسطيني يتحرك على أكثر من اتجاه لإفشال الخطط الأميركية؛ فقد أعلن عن رفضه لهيمنة الولايات المتحدة على عملية السلام ويحاول جاهداً دفع قوى جديدة للانخراط في المباحثات. ويتطلع عباس إلى المفاوضات التي أفضت إلى الاتفاق النووي الإيراني كنموذج يمكن إعادة استخدامه. وفي النموذج الإيراني، لعبت كل من الدول الست (الصين، وروسيا، والولايات المتحدة الأميركية، وفرنسا، وألمانيا، وبريطانيا) دوراً مهماً في الضغط على أطراف النزاع المتعددة للتوصل إلى اتفاق لوزان والذي ضمن التسوية الشاملة والسلمية للبرنامج النووي الإيراني. وعلى غرار اتفاق لوزان، يسعى عباس إلى أن تلعب أطراف دولية مثل الاتحاد الأوروبي، وروسيا، والصين، دوراً موازياً للدور الأميركي.

ولكن، على العكس من النموذج الإيراني، فإن موازين القوى التي أجبرت القوى الدولية على لعب دور مهم في إنجاح المفاوضات، غير متوفرة لدى القيادة الفلسطينية. لذلك، يقف عباس اليوم في موقف حرج؛ فهو لا يستطيع التراجع والانقلاب على أسس التسوية خوفاً من غضب الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل، ولا يستطيع أيضاً قبول الرؤية الأميركية للحل والمرفوضة شعبياً وحزبياً من قبل الفلسطينيين. وفي حال قبول هذه الخطة، فإن عباس سوف يعرّض نفسه للانتحار السياسي. فبعد أيام من قرار ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، طالب 70% من الشعب الفلسطيني "عباس" بالاستقالة (9)، لاسيما أن اعتقاداً واسعاً يسود بأن مشروعه السياسي انتهى بالفشل.

فالأطراف الدولية التي يعول عليها عباس لا تستطيع في هذه المرحلة أن تحل مكان الولايات المتحدة الأميركية، فعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي يُعتبر من أبرز ممولي السلطة الفلسطينية إلا أن هناك خلافات شديدة داخل الاتحاد حيال الموقف من إسرائيل وبالتالي سينسحب الخلاف على إمكانية ممارسة ضغوط سياسية عليها. فهذا الدور سوف يصطدم على الأغلب بموقف بعض الدول الفاعلة في الاتحاد (مثل ألمانيا واليونان) والتي لا تفضّل حتى اللحظة ممارسة ضغوط واسعة على إسرائيل التي تربطها بها علاقات قوية. كما أن روسيا والصين لا يمكن التعويل عليهما في هذا الشأن، فروسيا، التي زارها

عباس قبل أيام، 14 فبراير/شباط 2018، تهتم بصورة أساسية بحماية مصالحها الحيوية في الشرق الأوسط وخاصة في سوريا التي تدعم فيها نظام بشار الأسد، وتشاركه في حربه ضد المعارضة المسلحة. فهي، على الأغلب، لن تضحي بتنسيقها الأمني والعسكري مع تل أبيب في الملف السوري لصالح الفلسطينيين. كما أن الصين تتمتع بعلاقات اقتصادية مميزة مع إسرائيل، حيث تعتبر الشريك التجاري الأكبر لإسرائيل في آسيا، وثالث أكبر شريك لها على مستوى العالم، بحجم تبادل تجاري يصل إلى 11 مليار دولار. هذه التشابكات الاقتصادية والعسكرية ربما تضعف بعض الشيء من قدرة كل من الصين وروسيا، للعب دور فاعل كوسيط لعملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين(10).

## فك الارتباط مع إسرائيل

ضمن مساعي القيادة الفلسطينية لخلق ضغوط متزايدة على الجانب الإسرائيلي والإدارة الأمريكية والمجتمع الدولي للتحرك لإنقاذ عملية السلام، طلبت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية من حكومة الوفاق الفلسطينية، في 3 فبراير/شباط 2018، البدء فوراً بإعداد الخطط لفك الارتباط مع الاحتلال في جميع المستويات السياسية والاقتصادية والإدارية والأمنية(11). استجابت الحكومة الفلسطينية لهذا القرار وشكلت لجنة من الوزارات المختصة للبدء بإعداد الدراسات والمشاريع والمقترحات المطلوبة لفك الارتباط مع إسرائيل بما يشمل التحرر من اتفاق باريس الاقتصادي والانتقال من استخدام عملة الشيكل الإسرائيلي إلى أية عملة أخرى ودراسة إمكانية إصدار عملة وطنية(12).

يسعى عباس والقيادة الفلسطينية إلى توظيف هذا القرار لتفعيل أدوات ضغطها على إسرائيل للاستجابة إلى المتطلبات الفلسطينية الفاضية بإقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام 1967. وهنا، تعوّل القيادة الفلسطينية على التلويح بوقف التنسيق الأمني الذي يعتبر حيويًا للجانب الإسرائيلي. تكتسب السيطرة الأمنية الإسرائيلية على الضفة الغربية أهميتها وفعاليتها من التنسيق الحيوي مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وخاصة جهازي المخابرات العامة والأمن الوقائي. سيؤدي الوقف الحقيقي والفعلي للتنسيق الأمني مع إسرائيل إلى أضرار بالغة على منظومة الأمن وشبكتها المعقدة والممتدة في الضفة الغربية. فعلى الرغم من أن المجلس المركزي الفلسطيني، وهو أعلى هيئة تشريعية للشعب الفلسطيني، قرّر في عام 2015 إنهاء التعاون الأمني مع إسرائيل، إلا أن القرار بقي حبرًا على ورق(13)؛ فلا تزال السلطة تتمسك وتتخرط بقوة في التنسيق مع إسرائيل في عملياتها الأمنية ضد المقاومة في الضفة الغربية. ففي أحدث تفاعلات الموقف من التنسيق الأمني، طُرد عزام الأحمد، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، في 9 فبراير/شباط 2018، من خيمة عزاء أحمد جرار في العاصمة الأردنية، عمّان، وذلك بسبب اتهام الأجهزة الأمنية الفلسطينية بتقديم معلومات لقوات الأمن الإسرائيلي قادت لاغتيال جرار(14). لا يقدّم التنسيق الأمني المعلومات الأمنية لإسرائيل فقط، بل هناك تعاون لصيق ما بين الطرفين لوقف أي تصاعد لنشاطات المقاومة في الضفة الغربية والتي يمكن أن تخرج عن سيطرة الجانبين وتهدد الاحتلال وبنية السلطة الهشة في الضفة الغربية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التهديد بفك الارتباط عن إسرائيل يحمل رسائل تحذير متعددة للمجتمع الدولي، وخاصة الاتحاد الأوروبي بأن مشروع التسوية قد فقد قابليته للتطبيق مع إمكانية سحب السلطة الاعتراف بإسرائيل وتصلها من الاتفاقيات الثنائية المرتبطة بعدد كبير من الاتفاقيات الاقتصادية، والإدارية، والأمنية. لكن، التهديدات الفلسطينية تفتقد لقراءات دقيقة لمعطيات الأمر الواقع. طبقت إسرائيل، منذ اتفاق أوسلو، سياسات أمنية واقتصادية وإدارية رهنه وجود السلطة الفلسطينية واستمراريتها بالقبول الإسرائيلي. ومن الناحية الفعلية، إسرائيل هي من تحاول أن تنفك عن الفلسطينيين بما يحقق مصلحتها وليس العكس؛ فلم تبدل السلطة خلال السنوات الماضية أي مجهود حقيقي لتقليل الاعتماد على إسرائيل وبالتالي الانفصال

عنها. بالمقابل، تعمل إسرائيل وبشكل ممنهج منذ أكثر من عشر سنوات على الانفكاك عن الفلسطينيين مع بقاء سيطرتها الأمنية. ففي عام 2005، نفذت حكومة أرييل شارون خطة انسحاب إسرائيلي أحادي للمستوطنين وجنود الاحتلال من قطاع غزة لكنها أبقت سيطرتها الأمنية هناك. ومنذ ذلك الوقت، يخضع قطاع غزة لحصار مشدد تتحكم فيه إسرائيل بالمعابر والحدود. وفي الضفة الغربية، تنفذ الحكومة الإسرائيلية، منذ العام 2010، سياسات متناسقة لاستعادة غالبية السلطات المدنية التي منحها للسلطة الفلسطينية عقب اتفاق أوسلو. كما أن الإدارة المدنية الإسرائيلية عززت من تفاعلها حالياً مع المجتمعات الفلسطينية المحلية وخاصة في المناطق "ج" الخارجة عن سيطرة السلطة الفلسطينية. وتهدف إسرائيل من ذلك إلى الارتباط بصورة مباشرة ودون المرور عبر مؤسسات السلطة الفلسطينية كما كان متبعاً من قبل. فعلى سبيل المثال، طورت إسرائيل حالياً من أساليب تواصلها مع المواطن الفلسطيني عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك والواتساب؛ وذلك لكي تحقق هدفين مترابطين: تجاوز مؤسسات السلطة من جهة وخلق روابط جديدة (وبديلة) مع المواطنين الفلسطينيين والذين يسعون إلى تسيير حياتهم اليومية. فصفحة "المنسق" على الفيسبوك، والتي تتبع مباشرة لوزارة الدفاع الإسرائيلية ويتابعها حوالي 350 ألف مشترك، تقدم عروضاً متنوعة للفلسطينيين من الإعلان عن "الرفع الأمني"، والحصول على تصاريح الزيارة، لدرجة تلقي طلبات "إنسانية" للعلاج في إسرائيل أو المرور عبر الحواجز الإسرائيلية. لذلك، يمكن القول بأن إسرائيل هي التي تعمل وضمن استراتيجية ثابتة على الانفصال عن السلطة، وليس العكس.

وبخلاف الانفكاك عن قطاع غزة وتفكيك المستوطنات فيها، تسعى إسرائيل حالياً إلى ضم مستوطنات الضفة الغربية وشرعة وجودها فيها، وهو ما يمكن أن تغض الإدارة الأميركية طرف عينها عنه. فهناك مشروع يتم تداوله في الكنيست الإسرائيلي للتصويت على ضم المستوطنات في الضفة الغربية لإسرائيل وتطبيق القانون الإسرائيلي عليها، وهو المشروع الذي يتبناه ويدعمه حزب الليكود الإسرائيلي. فالضفة الغربية اليوم مقسمة إلى كانتونات تخضع بالكامل للسيادة الإسرائيلية، فإسرائيل لا تسيطر فقط على المدن والتجمعات السكانية عن طريق الحواجز والمستوطنات والنقاط العسكرية، بل أصبح الريف الفلسطيني بالكامل أيضاً مقسماً إلى مناطق متعددة تتحكم فيها إسرائيل وتستغلها. فالذي ينطلق اليوم في سيارته من وسط الضفة الغربية إلى شمالها أو جنوبها، سيكتشف بكل سهولة، أن فكرة إقامة دولة فلسطينية في ظل واقع المستوطنات والطرق الالتفافية التي تستخدمها المستوطنات، والجدار، والحواجز العسكرية، غير قابلة للتطبيق. فعلى سبيل المثال، إغلاق حاجز عطاره في منطقة رام الله لا يفصل فقط مركز مدينة رام الله عن ريفها، بل يعزل أيضاً بصورة شبه كاملة شمال الضفة الغربية عن وسطها وجنوبها، والعكس.

ويزداد وضع السلطة الفلسطينية تدهوراً مع استمرار الصراع الفلسطيني الداخلي والانقسام ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وتدهور الأوضاع المعيشية والاقتصادية للفلسطينيين. تجعل هذه الأوضاع خيارات السلطة في غاية الهشاشة؛ فهي لم تطور آليات مقاومة داخلية للرد على الخطوات الإسرائيلية الميدانية على أرض الواقع من جهة، ومن جهة أخرى، فقدت تدريجياً شرعيتها ومصداقيتها الشعبية. ربما تدفع هذه الظروف السلطة الفلسطينية إلى السعي إلى تجديد شرعية قياداتها ولكن هذا المسار لن يكون محاطاً بالورود بل بالصراعات والنزاعات الداخلية. فالأوضاع الداخلية الفلسطينية تختلف حالياً عن مرحلة حصار الرئيس ياسر عرفات وإخراجه من اللعبة السياسية في عام 2004، ويتمثل الفارق الأبرز في عدم تبلور كتلة صلبة داخل مؤسسات السلطة الفلسطينية (وخاصة الأمنية) وحركة فتح لقيادة زمام الأمور، كما كان الوضع أثناء حصار عرفات والذي شهد في تلك الفترة تحالف محمود عباس، صاحب النفوذ في منظمة التحرير آنذاك، مع محمد دحلان، صاحب النفوذ في الأجهزة الأمنية، وخاصة الأمن الوقائي. لذلك، فإن الأسماء المطروحة حالياً لخلافة محمود عباس لن تستطيع بسهولة إدارة دفة سفينة السلطة الغارقة، فكل من رئيس الوزراء السابق، سلام فياض، أو رئيس جهاز المخابرات الفلسطينية، اللواء ماجد فرج، يملك نقاط قوة ونقاط ضعف في آن واحد. فسلام فياض مقبول دولياً وأميركياً لكنه لا يملك نفوذاً على

الأجهزة الأمنية. وماجد فرج، يملك نفوذًا دوليًا وإقليميًا وداخل الأجهزة الأمنية لكنه يعاني من منافسة شرسة من داخل حركة فتح.

## السيناريوهات

### أولاً: تجميد متواصل للسلام

بعد رفض الفلسطينيين قيادة الولايات المتحدة لعملية السلام، فإنه من المتوقع أن يستمر الجمود في عملية السلام في ظل صعوبة، بل استحالة، خلق بديل للدور الأميركي. فمن المرجح أن ترفض إسرائيل أي دور محوري يمكن أن تلعب روسيا أو الصين أو الاتحاد الأوروبي في عملية السلام على حساب الولايات المتحدة الأميركية، وخاصة في ظل موازين القوة السائدة اليوم على مستوى العالم. وستعمل إسرائيل على استغلال هذا الواقع لتحميل الجانب الفلسطيني مسؤولية توقف المفاوضات وفشلها. وبالتالي، تبرر لنفسها سياساتها الأحادية في الضفة الغربية بما فيها مصادرة الأراضي والتوسع الاستيطاني.

### ثانياً: مواصلة تفتيت القضايا الكبرى وحشد الدعم الإقليمي والدولي لها

على الرغم من الجمود المتوقع لعملية السلام، إلا أن إدارة ترامب لن تتوقف، على الأرجح، عن التمهيد لتسوية الصراع العربي-الإسرائيلي بصورة تستجيب للمصالح الإسرائيلية وذلك عن طريق إزاحة المزيد من الملفات الكبرى من طاولة المفاوضات. من المتوقع أن تكون الخطوة التالية متعلقة بملف اللاجئين؛ فقد بدأت الإدارة الأميركية فعلياً بخطوات لإزاحة "عقبة" ملف اللاجئين، أحد أكثر المواضيع حساسية وصعوبة في مفاوضات الحل النهائي. فقد أوقفت الدعم المالي الذي كانت تقدمه للأونروا ومن المتوقع أن تمارس ضغوطاً أيضاً على بعض الدول التي تقدم الدعم المالي للسلطة الفلسطينية، بما فيها المملكة العربية السعودية والجزائر، لقطع مساعداتها أو تقليبها وذلك لممارسة مزيد من الضغوط على القيادة والشعب الفلسطيني. ويبدو أن الخطوة القادمة سوف تكون في التواصل المباشر مع الحكومات العربية التي تستضيف الفلسطينيين كلاجئين وذلك لتوطينهم سواء في أراضيها أو في إعادة توطينهم في مناطق أخرى، ومن أبرز هذه الدول المطروحة الأردن ولبنان. ولكن، بسبب حساسية موضوع اللاجئين في هاتين الدولتين داخلياً، فلن يكون من السهل التوصل إلى توافق حول هذا الملف، وربما ستمارس إدارة ترامب ضغوطاً غير مسبوقه على هاتين الدولتين لدفعهما إلى قبول تسويات وصفقات في ملف اللاجئين، وخاصة إذا ضمنت موافقة ودعم قوى إقليمية مثل السعودية ومصر. على الصعيد الدولي، ستحاول الإدارة الأميركية إقناع الاتحاد الأوروبي بخطة فرض الحلول على الجانب الفلسطيني، لاسيما أن هناك ميلاً من الاتحاد الأوروبي لقبول هذه الصفقة في حال لم يعترض عليها الفلسطينيون أو استطاعت الإدارة الأميركية تطبيقها دون جرّ المنطقة إلى مربع جديد للعنف. وضمن هذا السياق، يمكن إقناع الأطراف الدولية الأخرى، وخاصة روسيا، بدعم المبادرة الأميركية مقابل صفقات إقليمية وبالتحديد فيما يتعلق بالملف السوري. وربما تنجح وسائل الضغط هذه في ظل انشغال القوى الإقليمية المهمة الأخرى في نزاعاتها الداخلية وحروبها الإقليمية (إيران مشغولة بالقتال الداخلي والحرب السورية، وتركيا في الصراع مع الأكراد ومعاركة عفرين).

### ثالثاً: الجهود الدولية

استكمال الرئيس الفلسطيني لجهوده الدولية المرتبطة بالاعتراف بالدولة الفلسطينية وإدانة إسرائيل والحصول على دعم الأمم المتحدة التي سوف تبقى هيئة دولية بقرارات غير إلزامية. وعلى الأغلب، سوف يعمل عباس على إعادة المحاولات التي بدأها في الأعوام 2011، 2012، 2014 للحصول على عضوية كاملة لفلسطين في الأمم المتحدة. ومن المتوقع أن يقوم



بالتوقيع على المزيد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لتحسين موقعه التفاوضي. ولكن، سوف تبقى جميع هذه الخطوات رمزية ومعنوية لزيادة نفوذ السلطة في مواجهة إسرائيل في أية مفاوضات مستقبلية ولن تغير شيئاً يُذكر من الواقع السياسي الذي يعيشه الفلسطينيون.

#### رابعاً: إصلاح الواقع الفلسطيني

لم تستثمر القيادة الفلسطينية حتى اللحظة واحدة من أهم أدوات الضغط لديها والمتمثلة في إنهاء الانقسام الفلسطيني الداخلي وتفعيل أدوات المقاومة والصمود الفلسطينية الداخلية وإعادة تعريف دور السلطة ومؤسساتها ضمن معادلة النضال الفلسطيني بما يشمل استعادة دور منظمة التحرير الفلسطينية والتي تم تهميشها على مدار العقود الماضية لصالح السلطة. فعلى ما يبدو، أن عباس لم يستطع التعايش حتى اللحظة مع حركة حماس، كما أنه قرر أن يحافظ على الوضع الأمني ومنع انفجاره وذلك خوفاً من ظهور قيادة فلسطينية بديلة تقدم مشروعاً جديداً وتبني شرعيتها على المقاومة. وهو ما قد يؤدي إلى تفسخ حركة فتح المنقسمة اليوم بين تيارات عديدة، يدعم بعضها العمل المقاوم في الضفة الغربية.

#### **خاتمة**

لا تزال لغة القيادة الفلسطينية حبال الرد على استراتيجية ترامب خادعة، فهي لم تطوّر على مدى أكثر من عقدين من إنشاء السلطة أي بدائل حقيقية عن الدور الأميركي. فهي لم تعمل على تقوية البنية الداخلية الفلسطينية وتمتينها للوقوف في وجه السياسات الإسرائيلية أو بناء تحالفات إقليمية ودولية يمكن أن تشكل بديلاً عن الدور الأميركي. كما أن استراتيجية السلطة الفلسطينية في الحصول على الاعتراف من قبل الأمم المتحدة ومؤسساتها لن تكون أكثر من جهود رمزية ومعنوية، وربما لم يتبقّ أمام القيادة الفلسطينية إلا خيارات محدودة للغاية، أهمها المصالحة الفلسطينية الداخلية والخروج باستراتيجية فلسطينية موحدة تستطيع وقف النزيف المتواصل في الأراضي الفلسطينية.

\* محمود جرابعة- باحث في مرحلة ما بعد الدكتوراه، معهد ماكس بلانك للأنتروبولوجيا الاجتماعية، ألمانيا.

#### **مراجع**

- 1- للمزيد حول قرار ترامب، انظر: "خلفيات اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل وتداعياته"، مركز الجزيرة للدراسات، 11 ديسمبر/كانون الأول 2017، (تاريخ الدخول: 12 فبراير/شباط 2018): <http://studies.aljazeera.net/ar/positionestimate/2017/12/171211121619961.html>
- 2- "حرب كلامية بين واشنطن والقيادة الفلسطينية"، الجزيرة نت، 26 يناير/كانون الثاني 2018، (تاريخ الدخول: 12 فبراير/شباط 2018): [goo.gl/c2ApfN](http://goo.gl/c2ApfN)
- 3- تعتبر الولايات المتحدة الأميركية أكبر ممول للسلطة الفلسطينية بتمويل يصل إلى حوالي 350 مليون دولار سنوياً من أصل 1.2 مليار هي قيمة المساعدات الخارجية التي تحصل عليها السلطة كمنح.
- 4- "إسرائيل تصادق اليوم على بناء غابة مستوطنات بالضفة"، الجزيرة نت، 10 يناير/كانون الثاني 2018، (تاريخ الدخول: 12 فبراير/شباط 2018): [goo.gl/esSmms](http://goo.gl/esSmms)
- 5- "تايمز: ابن سلمان يضغط على عباس لقبول مبادرة ترمب"، الجزيرة نت، 14 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، (تاريخ الدخول: 12 فبراير/شباط 2018): [goo.gl/kujXjF](http://goo.gl/kujXjF)
- 6- للمزيد حول تفاصيل استراتيجية ترامب كما عرضها صائب عريقات، كبير المفاوضين الفلسطينيين، انظر: "إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح و"اختراع عاصمة لها".. عريقات يكشف تفاصيل "صفقة القرن" في 13 بنداً"، هاف بوست عربي، 21 يناير/كانون الثاني 2018، (تاريخ الدخول: 12 فبراير/شباط 2018): [http://www.huffpostarabi.com/2018/01/21/story\\_n\\_19047768.html](http://www.huffpostarabi.com/2018/01/21/story_n_19047768.html)
- 7- للمزيد حول صفقة القرن وتفصيلها، انظر: محمد، أمين، "صفقة القرن.. هكذا يرى ترمب حل القضية الفلسطينية"، الجزيرة نت، 4 فبراير/شباط 2018، (تاريخ الدخول: 12 فبراير/شباط 2018): [goo.gl/bpdM2M](http://goo.gl/bpdM2M)
- 8- "الرئيس الفلسطيني محمود عباس: إسرائيل أنهت اتفاقات أوسلو وخطة ترامب صفقة القرن"، بي بي سي، 14 يناير/كانون الثاني 2018، (تاريخ الدخول: 12 فبراير/شباط 2018):



- 9- <http://www.bbc.com/arabic/middleeast-42684427>  
"نتائج استطلاع الرأي العام رقم 66"، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 18 ديسمبر/كانون الأول 2017، (تاريخ الدخول: 12 فبراير/شباط 2018):
- 10- "فلسطين تحوّل وجهتها عن أميركا.. السلطة الفلسطينية تطرق أبواب روسيا والصين للدخول على خط عملية السلام"، هاف بوست عربي، 20 ديسمبر/كانون الأول 2017، (تاريخ الدخول: 12 فبراير/شباط 2018):  
<http://www.pcpsr.org/ar/node/716>
- 11- "ما معنى فك الارتباط؟"، الجزيرة نت، 5 فبراير/شباط 2018، (تاريخ الدخول: 12 فبراير/شباط 2018):  
[http://www.huffpostarabi.com/2017/12/20/story\\_n\\_18868178.html](http://www.huffpostarabi.com/2017/12/20/story_n_18868178.html)  
goo.gl/k9knwj
- 12- "الحكومة تقرر البدء بإعداد دراسة لفك الارتباط مع إسرائيل"، رام الله الإخباري، 6 فبراير/شباط 2018، (تاريخ الدخول: 12 فبراير/شباط 2018):  
goo.gl/89GvKd
- 13- "المركزي يقرر وقف التنسيق الأمني"، وكالة معا للأنباء، 5 مارس/آذار 2015، (تاريخ الدخول: 12 فبراير/شباط 2018):  
<http://www.maannews.net/Content.aspx?id=764953>
- 14- "عزام الأحمد يطرد من خيمة عزاء جرار"، الجزيرة نت، 9 فبراير/شباط 2018، (تاريخ الدخول: 12 فبراير/شباط 2018):  
goo.gl/7adJ7c

انتهى